

الحريري يؤكد سعي الحكومة الى المحافضة على نمو يسمح بإيجاد فرص عمل للشباب



●... ومع سفير تونس (الدايت ونهرا)



● الحريري مترشاً اجتماع الاتحاد العمالي العام

أكد رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري أن «الحكومة تسعى إلى المحافظة على النمو الذي يسمح بخلق فرص عمل خصوصاً أمام الشباب المقيم والمغترب»، داعياً الشباب إلى «التمسك ببلدكم وأرضهم والبقاء على تفاعلهم بالمستقبل».

استقبل الرئيس الحريري في السرايا الكبيرة أمس، في حضور المستشار هاني محمود، وفداً من الجامعة السياسية في «القوات اللبنانية» يضم طليبا من أصل لبناني في جامعات الولايات المتحدة وكندا يشاركون في برنامج «العودة إلى الجذور»، والذي يزور لبنان لتعزيز التواصل والارتباط بالوطن الأم.

وحاور الحريري الطلاب وأجاب عن أسئلتهم، داعياً إياهم إلى «التمسك ببلدكم وأرضهم والبقاء على تفاعلهم بالمستقبل»، مؤكداً أن «الحكومة تسعى إلى المحافظة على النمو الذي يسمح بخلق فرص عمل خصوصاً أمام الشباب المقيم والمغترب».

وسلم الوفد الحريري رسالة تؤكد تمسك الطلاب بلبنان وتطالب بتفعيل دور المغتربين للإنخراط في عملية بناء الوطن والدولة، جاء فيها: «نحن طلاب متحدرين من أصل لبناني، مقيمون في الولايات المتحدة وكندا، نود أن نؤكد أمامكم أننا نفتخر بلبنانينا ونسعى جاهدين إلى أن يكون لبنان على قدر طموحاتنا وأحلامنا».

إننا يا دولة الرئيس، وبإسم لبنان الوطن، الحلم، نتوجه إليكم ونحن مصرون على الحفاظ عليه وعلى رفض اختلافه، فليكن الوطن -الحلم هو لبنان الإستقلال الثاني، لبنان ثورة الأرز و١٤ آذار. لذا نرفض اختلاف ثوابت ١٤ آذار وعودها، ونصر على التأكيد أن اللحظة التي ماتت بين لبنان والحلم ولبنان الواقع، والتي شكك من أجلها دماء شهداء مسيرة الإستقلال، لن تكون علامة عابرة في حياتنا ولا في تاريخ لبنان، بل إننا سراج يبين لنا السبيل من أجل تحقيق الإستقلال التام، والسيادة الكاملة، وفاء للبنان الكيان والوطنية، وفاء لدنباين أولاً، بمسيحييه ومسلميه، لبنان صيغة الحكم المتوازن ونموذج للتعايش.

دولة الرئيس، على أياديكم نشهد، داعمين مسيرة السيادة والحرية والإستقلال لإسترجاع حقوق لبنان من القريب والبعيد، وإستعادة سيادته من كل المنظمات ذات البعد المحلي أو الخارجي، ساعين إلى إستقلالية قراره، في برنامج أبعاده وطنية واضحة لا ترنوا إلى خارج حدود الوطن، أميلين أن تلوح في الأفق موعداها».

سأضفت الرسالة: «دولة الرئيس، أتم رئيس حكومة شاب تعي وتعرف هموم الشباب ومشاكلهم، نطالبكم بتفعيل دورهم للإنخراط في عملية بناء الوطن والدولة، لذلك، وفي ما يخصنا، نتحسّم على الإسراع في تأمين حقوقنا وتوفير المساهمة السياسية في بناء وطننا عبر مشاركتنا ترشّحاً واقتراعاً في بلدنا، وإقتناعاً، على ما أقرته القوانين، من دون أن نُغفّل عن حق من يبريد إسترداد الجنسية اللبنانية».

نحن يا دولة الرئيس نطمح إلى هذه المشاركة الفعلية في الإستحقاق الإنتخابي في العام ٢٠١٣. ونستشرف أننا وإياكم على الموعد في الإستحقاقات كافة: إستحقاقات السيادة والإستقلال: إستحقاقات العدالة وعدم هروب المجرمين من العقاب: إستحقاقات الأمن والإستقرار والسلام: إستحقاقات قيام الدولة القادرة، صاحبة السلطة الوحيدة على كل إقليم ووطننا لبنان: إستحقاقات النمو والإزدهار الاقتصادي والإجتماعي، حيث الكفاءة والجد سبيل للعيش بسلام في اقتصاد الريعي. وأهم هذه الإستحقاقات عزّة ووطننا وإمكانية إفتخارنا به، ليحتول معنى اللبنة اليوم من مرادف للعلم والإرهاب وتقاسم الغنائم إلى لبنة تشير إلى الحرية وثقافة الحياة والسلام».

وجال الوفد في أرجاء السرايا.

وعرض الرئيس الحريري مع سفير تونس في لبنان محمد سمير عبد الله للمستجدات والعلاقات اللبنانية.

والتقى الرئيس والمدير التنفيذي للفرقة التجارية العربية. الأميركية الوطنية ديفيد حمود في حضور المستشار محمد شطح، ثم الامير شارل هنري دو لوكوفيتش.

الاتحاد العمالي

بعد ذلك، استقبل وفدا من الاتحاد العمالي العام برئاسة غسان غصن في حضور اللجنة الوزارية المكلفة دراسة مطالب الاتحاد والتي تضم الوزراء: ربا الحسن، محمد الصديقي، محمد فينيش، بطرس حرب، يوسف سعاده وعديان القصار.

وقال غصن: «اجتماعنا يأتي في إطار الجلسة الأولى مع اللجنة التي شكلها الرئيس الحريري من الوزراء المختصين والمعنيين مباشرة بالمفاهيم الاقتصادية والحياتية، خصوصاً ما يعانيه المواطن في مختلف هذه القطاعات. وبدأنا جولة من النقاش والتفاوض حول مجمل هذه المواضيع من أجل وضع منهجية للعمل حتى لا تكون هذه الاجتماعات مجرد النقاشات العامة. فالمواطن اللبناني يحمل منذ سنوات عدة عبء العديد من المواضيع المتروكة من دون معالجة».

أضاف: «في هذه الجلسة ووضنا منهجية عمل لمنافسة هذه المسائل، منها ما هو متصل بالضمن الاجتماعي ونظام التقاعد والمعنيين مباشرة بالمفاهيم الاقتصادية والحياتية، خصوصاً ما يعانيه المواطن في مختلف هذه القطاعات. وبدأنا جولة من النقاش والتفاوض حول مجمل هذه المواضيع من أجل وضع منهجية للعمل حتى لا تكون هذه الاجتماعات مجرد النقاشات العامة. فالمواطن اللبناني يحمل منذ سنوات عدة عبء العديد من المواضيع المتروكة من دون معالجة».

ووضع ان «الموضوع الأتي الذي طالبيه هو وضع سقف لأسعار المحروقات، وبدأنا البحث في البدائل الضريبية لتعويض واردات الخزينة بما لا يطال المواطن

بضرائب غير مباشرة، ويكون الاتجاه نحو الضرائب المباشرة، والضرائب التصاعدية، والضرائب على التحسين العقاري، وعلى الربوع، وفرض الغرامات على من همين على الأملاك البحرية والنهرية، وعلى من ينهش جبال لبنان من خلال الكسارات».

واعتبر أنه «يفترض أن تكون هناك ضرائب مباشرة على هذه الأمور بما يخفف عن المواطن اللبناني هذا العبء الكبير من الضرائب غير المباشرة، وخصوصاً الضريبة المرتفعة على أسعار المحروقات»، مشيراً إلى أن «هذا الموضوع سنستكمله مع الرئيس الحريري في جلسة لاحقة، وإلى حينه تكون وزيرة المال ربا الحسن قد أعدت رؤيتها بشأنه. أما الموضوع الآخر الذي تم البحث فيه متصل بضريبة الدخل على الرواتب والأجور. ويجب أن تتم زيادة نسبة الإعفاء الضريبي عن الأجور والرواتب لكي يوفر المواطن اللبناني جزءاً مما نسبته ٦٦٪ من الضريبة».

سئل: هل هذا يعني أنه لن تكون هناك تحركات قريبة للاتحاد؟ أجاب: «الآن نحن في مرحلة حوار جدي ومفتوح ويجب أن تؤدي إلى تحقيق الكثير من المسائل الأساسية والجزهرية والملحة، خصوصاً ما يتعلق منها بالضرائب التي يدفعها المواطن، والضرائب المرتفعة والباهظة على أسعار المحروقات، وما يتعلق بمعالجة ما له علاقة بالنظام الضريبي بشكل متكامل، وما يخفف عن المواطن هذا العبء الكبير من الضرائب غير المباشرة مثل الضريبة على القيمة المضافة والرسوم وغيرها».

سئل: بعد الاتفاق على زيادة رواتب الأساتذة، هل سيكون لكم أي تحرك في هذا الإطار؟ أجاب: «بالتأكيد، فإن كان للمعلمين الحق في زيادة درجات بما يزيد من رواتبهم، كذلك فإن من حق العمال رفع أجورهم، وهذا الأمر سنعالجه بالمقارنة مع نسب التضخم التي تزيد بحسب ما تعلنه لجنة المؤشر، والتي ستبدأ أعمالها بحيث تعالج الأجور من خلال مؤشر الغلاء والأسعار».

لوران

وعصرأ، استقبل الرئيس الحريري رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان السفير باتريك لوران في حضور المستشار محمد شطح. بعد اللقاء، أوضح السفير لوران أن «البحث تناول عمل مجلس الشراكة اللبنانية الأوروبية وسبل تطوير العلاقات الثنائية بين الجانبين».

الرفاعي

ثم التقى مفتي عكار الشيخ أسامة الرفاعي مع وفد من الضنية وعكار وطرابلس. بعد اللقاء قال الرفاعي: «إن الوفد وضع الرئيس الحريري في أجواء منطقة عكار من الناحيتين الإنمائية والسياسية. فمناطق الشمال محرومة ولا سيما عكار التي هي بحاجة إلى جملة من المشاريع، إضافة إلى معاناتها في موضوع الكهرباء وحا تحتها إلى إرشاد السدود، وغير ذلك من المشاريع التي وعد الرئيس الحريري خيراً بشأنها. كما كانت هناك جولة أفق حول القضايا السياسية في البلد، وقد أكدنا لدولته أننا فخورون جداً بأن ينقب لبنان عن البترول في بحره ومياهه الإقليمية، ولكن علينا أيضاً أن ننقب ونفتش عن الفخراء والمحرومين في مناطقنا والذين هم أغلى من البترول، وقد وعد خيراً في هذا الموضوع أيضاً. أما بالنسبة إلى أوضاع الأساتذة فإننا لم نتطرق إلى هذا الموضوع لأننا نريدهم أن يتصاعوا للحق والعدالة ولا يطرحوا مشاريع استغلالية في هذا الوقت، مع احترامنا الشديد ومحبتنا لهم».

صلوخ

وتسلم الرئيس الحريري من الوزير السابق فوزي صلوخ كتابه بعنوان: «درب وسنابل»، والذي هو مذكرات ٣٥ عاماً من العمل الدبلوماسي.

مقررات جلسة مجلس الوزراء

إلى جمعية أجنبية والثاني إلى استبدال ممثل ومركز فرع لجمعية أجنبية في لبنان، طلب وزارة الثقافة إعادة منح جمعة المركز البولوني لأثار البحر المتوسطه في جامعة فرسوفيا رخصة فحريات أثرية في موقع الجية الأثري. قضاء الشوف، وذلك بموجب اتفاقية يفوض الوزير بتوقيعها، طلب وزارة الاقتصاد والتجارة تأمين مواقف سيارات في مراب مبنى العازارية وفقاً لإدارة الأبحاث والتوجيه، طلب وزارة الأشغال العامة والنقل لتزليز أشغال ضرورية ومستعجلة في دائرة الإمتحانات الرسمية في وزارة التربية والتعليم العالي خلفاً لرأي ديوان المحاسبة، مشروع مرسوم يرسي إلى قبول حبة مالية مقدمة من الحكومة الإيطالية لتنفيذ مشروع الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة في قضاء بعلبك، قبول هبات وإرادة من بعض الإدارات العامة، المشاركة في اجتماعات تعقد في الخارج، مشروع مرسوم يرسي إلى إجراء دورة استئنافية لامتحانات الرسمية للعام ٢٠١٠ للشهادتين المتوسطة والثانوية العامة بفروعها الأربعة، قبول استقالة كمال شحادة من منصب رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات ومديرها التنفيذي، التأكيد على قرار مجلس الوزراء رقم ٥١ بتاريخ ٢٠٠٩/٥/١٣ المتعلق بالتقرير الذي أعدته اللجنة حول الحدود البحرية الجنوبية للمنطقة الاقتصادية اللبنانية الخاصة وإيداع الخرائط للأمم المتحدة، تشكيل لجنة وزارية لتحديث بيئة الأعمال برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية وزراء العمل، الاقتصاد والتجارة والتنمية الإدارية، العدل، الداخلية والبلديات ولقارات تابعة للمديرية العامة للطيران المدني لمدة ٧ سنوات».

المرتبة على المشتركين من جراء استهلاك الطاقة الكهربائية وتكاليف متابعة أوامر التصميل لمدة ٣ سنوات، طلب مجلس الإنماء والإعمار إعطاء سلفة خزينة لتغطية مستحقات المتعهدين الخاصة بمشاريع الطرق، طلب وزارة الصحة العامة إعطاء مستشفى أورانج ناسو الحكومي مساهمة مالية بقيمة ٥٥ مليون ل.ل. عن العام ٢٠١٠ من موازنة وزارة الصحة العامة، طلب وزارة المالية تأمين اللوازم والأشغال والخدمات بواسطة اتفاقات بالتراضي بعد استقصاء أسعار وبالظرف المختوم، استطلاع رأي هيئة التشريع والاستشارات بعرض وزارة الداخلية والبلديات موضوع إعفاء المعادات والآليات من أصل القيمة المقدمة من الصندوق التعاوني لإتحاد رؤساء بلديات المدن الفرنكوفونية لصالح بلدية زحلة. معلقة من الرسوم الجمركية والضريبية على القيمة المضافة، طلب وزارة الشباب والرياضة استدرج عروض أسعار لتأمين أعمال تشغيل وتصليح وصيانة ونظافة وحراسة وتجيز المدينة لكشفية في سمار جيبيل بما فيها قطع الغيار، طلب تأمين اشتراك في شبكة خلوي مقلدة لمصلحة المديرية العامة لأمن الدولة وعلى طلب تخصيص المديرية العامة لأمن العام. وزارة الداخلية والبلديات بخطط خلوية لمصلحة الخدمة، على أن تسد قيمة الاشتراكات وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم ٢٩ تاريخ ٢٠١٠/١/١٣ البند ثانياً منه، مشاريع مراسيم ترمي إلى نقل اعتمادات من احتياطي الموازنة العامة إلى موازنة بعض الإدارات العامة لعام ٢٠١٠ على أساس الفاعدة الأثنى عشرية، اقتراح قانون يرسي إلى إنشاء صندوق تعاضد لخبراء السير في لبنان، ومشروع مرسومين يرسي الأولى إلى تحويل جمعية لبنانية

وزعت الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء المقررات الرسمية لجلسة مجلس الوزراء التي عقدت أول من أمس، في السرايا الكبيرة برئاسة الرئيس سعد الحريري.

وذكرت في بيان أمس، أن «مجلس الوزراء وافق على مشروع قانون يرسي إلى الإجازة للحكومة الإضمام إلى بروتوكول عام ١٩٨٨ للاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار، (بروتوكول سولاس ١٩٨٨)، مشروع مرسوم بإحالاته إلى مجلس النواب، مشروع قانون يرسي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية للتعاون في المجال القانوني بين الجمهورية اللبنانية ودولة قطر، ومشروع مرسوم بإحالاته إلى مجلس النواب، مشروع مرسوم يرسي إلى إبرام مذكرة تفاهم بين وزارة الزراعة اللبنانية والمنظمة الأفريقية الآسيوية للتنمية الريعية (ارو)، مشروع قانون يرسي إلى إبرام اتفاق إنشاء لجنة مشتركة للتعاون الثنائي بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة دولة الكويت، ومشروع مرسوم بإحالاته إلى مجلس النواب، تجديد تعيين موظفين اثنين بالموكالة، تمديد عقدي اتفاق تسوية وضع متعاقدين، التعاقد مع مترجمين فوريين، استخدام أجزاء بصفة عامل، تعيين مستخدمين، وضع موظف خارج الملاك لإحلاقه بمرکز آخر، إستقالة عضوين من مجلس إدارة مستشفين حكوميين، ملء بعض المراكز الشاغرة في بعض المراكز في بعض الإدارات العامة».

كما وافق المجلس على «طلب وزارة الدفاع الوطني تعيين تلامذة رتباء، مشروع قانون يرسي إلى إعفاء مؤسسة كهرباء لبنان من رسوم متوجبة عن إصدار أوامر التحصيل المتعلقة بالمتأخرات